وعندما قام حاكم القدس الانكليزي، بالرد على مذكرة سائقي السيارات المقدمة إليه في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠، بعد أن وجد نية الاضراب قائمة، وفي طريقها للتنفيذ، جاء كتابه مؤرخا على النحو التالي، حزيران (يونيو) ١٩٣١ (دون ذكر اليوم). ولم ترد فيه تعابير دقيقة وواضحة، وإنما كانت هذه التعابير تحتمل أكثر من تفسير، ومن الواضح أن هدفها كان تمييع الاضراب، فكتبت الحياة تعليقا على ذلك جعلت عنوانه: «حاكم القدس يرد على كتاب نقابة السيارات. كتاب النقابة في ٩كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠ وجواب الحاكم في حزيران (يونيو) ١٩٣١... لغة جاحظية»[٣١]. كما أيدت الحياة مطالب الفلاحين والبدو في المحافظة على أراضيهم، وقامت بفضح التشريعات البريطانية التي تقوم على تسهيل انتقال الأراضي من الملكية العربية إلى الملكية اليهودية. ونشرت الحياة مقالاً قانونياً، كتبه عوني عبد الهادي تحت عنوان: «الصهيونيون يستولون على الأراضي، وقوانين المزارعين لا تحمي الفلاح العربي»[٣٢]، شرح كاتب المقال مشروع الحكومة البريطانية الذي سبنته منذ سبعة أشهر، وقام بإيراد الحجج القانونية على عدم جدية هذا المشروع، وعدم قدرته على حماية الفلاح العربي وأرضه وقال: «إني أعتقد بأن هذه الأخطار لن تزول إلا بوضع قانون يحظر انتقال أية أرض عربية إلى غير عربي، وليس من المستطاع المحافظة على كيان العرب القومي، وإبقاء المزارع في أرضه إلا بوضع قانون كهذا».

وكانت الحياة تنشر الأخبار التي تردها من المناطق الفلسطينية حول مصير الأراضي، فنشرت خبرا تحت عنوان: «أرض تباع»[٣٣] بعث به مواطن من صفد، وقامت هي بعرضه: «جاءتنا رسالته مطولة، خلاصتها أن جماعة من اليهود قد اغتنموا فرصة ضيق مالي وقع به وجيه مغربي في صفد يملك أراضي خصبة على ضفة الحولة، وفي مرج الخيط، فاسرعوا لمحاولة إقناعه ببيعها. ويقول كاتب الرسالة ان في جوار تلك الأرض جامعا إسلاميا لا شك بأن اليهود يهدمونه إن اشتروها، فنلفت نظر اللجنة التنفيذية إلى هذا الطارىء».

وعندما تفاقمت أزمة الأراضي «المنحلة»، وإثر انحياز المحاكم البريطانية إلى جانب الصهيونيين وتسهيل مهامهم في الاستيلاء عليها، وطرد البدو منها. ناصرت الحياة حقوق البدو، ودافعت عنهم، وقامت بنشر تطورات دعاويهم في المحاكم البريطانية.

وكانت أبرز دعوى في هذا المجال تلك التي قدمها «عرب الرمل» ضد الاستيلاء على أراضيهم، وقد نظرت محكمة حيفا في الثالث والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٣١ في هذه القضية[٣٤] التي كان مفادها أن اليهود يدعون أنها داخلة في حدود الأراضي التي اشتروها من آل سرسق اللبنانيين في سنة ١٩٢٥. وقد حضر عوني عبد الهادي هذه الجلسة، واطلع على تفاصيلها، تمهيدا للدفاع عن «عرب الغوارنة» الذين تشبه قضيتهم قضية «عرب الرمل».

وتابعت الحياة عرض وقائع النظر في الدعوى التي تمت في الخامس والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٣١[٣٥] وبعد تأجيل الدعوى إلى الثالث من تموز (يوليو) من السنة